اعتمد على تخفيض وزن الرأس الحربي لتحقيق المدى الاطول، ممّا يقلّل من التأثير التدميري للصاروخ، سواء برأسه التقليدي أو في حالة تسليحه برأس كيميائي. ولا يعرف، على وجه الدقة، الزمن اللازم لاعداد الصاروخ للانطلاق. فقد أشار بعض المصادر الى ان الصواريخ العراقية المنتجة محلياً تحتاج الى حوالى ست ساعات لاعدادها، وهو زمن طويل يقلل من امكانية تحقيق الضربة الثانية في حالة صحته؛ ونحن لا نميل الى قبول هذه المعلومات كحقيقة مؤكدة. كذلك، ليس من المعروف حجم الرؤوس الكيميائية المحتمل تسليح الصواريخ العربية بها، ولا نوع السلاح المستخدم، على الرغم من انه يمكن تصوّر ان جميع الاطراف يمكن ان تستخدم الغاز الكاوي (الخردل) في ذلك، وقد تستخدم حامض الايدروسياتيك (من غازات الدم)، الّا انه من المحتمل ان يتمكّن العراق من استخدام رؤوس معبأة بالغاز المزدوج (الثنائي) وفقاً لتصريحات قيادته؛ كما قد تستخدم اسرائيل السلاح ذاته وفقاً لتصريحات وزير علومها.

اذا كان تسليح الصواريخ غير مؤكد، فان تكنولوجيا استخدامها غير معروفة. المؤكد ان التكنولوجيا التي استخدمت في نشر الاسلحة الكيميائية العراقية، في البداية، كانت بدائية، ولا تؤدي الى انتشار مناسب للغاز المستخدم؛ الّا ان التطوّر التكنولوجي في العراق أوحى بتطوير تقنيات انتشار المصادر الكيميائية؛ كما ان اختلاف نوع المصدر الكيميائي قد لا يحتاج الى تقنية معقّدة لتحقيق الأثر المطلوب، نظراً الى طبيعة المصدر نفسه وطبيعة انتشاره في الجو.

ليست الصواريخ أرض ـ أرض وحدها هي العامل المؤثر. فقد دخلت المنطقة وسائل الدفاع ضد الصواريخ الباليستيكية. وقد نجح العراق في اجراء تجربة لاعتراض الصواريخ التكتيكية والتعبوية بالصاروخ الاعتراضي «الفاو ـ ١»، لكن ليس معروفاً حتى الآن عدد الوحدات المنتجة والتي أُجري فتحها لحماية الاهداف منها، الّا انه لا يمكن استبعاد نجاح «الفاو ـ ١» في اعتراض بعض الصواريخ الباليستيكية التي تطلق عليه. أمّا باقي الدول العربية، فهي لا تمتلك أياً من هذه القدرة؛ وبالتالي تبقى معرّضة، تماماً، للضربات الصاروخية الاسرائيلية. أمّا اسرائيل، فهي، أولاً، قد اتفقت مع الولايات المتحدة الاميركية على الحصول على بطاريتين من صواريخ الدفاع الجوي «باتريوت» التي لديها قدرة على اعتراض الصواريخ البالستيكية، وفي اثناء نزاع الخليج زوّدت اسرائيل بعدد آخر من هذه البطاريات؛ غير ان هذه القدرات محدودة، كما ثبت مؤخراً؛ كما ان اسرائيل تقوم بتطوير الصاروخ «حيتس» ليكون مضاداً للصواريخ. وقد تناقلت وكالات الانباء، في آب (اغسطس) الماضي، نبأ عن نجاح تجربته، الّا ان هذه المصادر أشارت الى بدء انتاجه في العام ١٩٩٢، وانه يتوقّع ان يدخل الخدمة، في الجيش الاسرائيلي، في العام ١٩٩٥ تقريباً. واذا حاولنا الخروج بنتيجة من هذه المعلومات المحدودة، فالنتيجة الوحيدة هي انه في حالة تبادل اطلاق الصواريخ بين الدول العربية واسرائيل، فان أية دولة منها لن تكون قادرة، تماماً، على منع الطرف الآخر من توجيه الضربة الثانية. وينطبق ذلك ليس على الصواريخ فقط، بل، أيضاً، ينطبق على الهجوم الجوي الاسرائيلي؛ اذ ان وسائل الدفاع الجوي العربية، على الرغم من قوتها النسبية، لا تستطيع ان تكون مانعاً تماماً أيضاً لاختراق اعداد من الطائرات الاسرائيلية لمجالها الجوي لتوجيه ضربة ضد الاهداف الاستراتيجية، وخاصة أسلحة الضربة الثانية. وفي أحسن الاحوال، فانها تستطيع اسقاط ما يعادل ٢٥ بالمئة من هذه الطائرات على أمل ان يؤدي ذلك الى اجبار باقي الطائرات على التخلّي عن أهدافها.

تؤثر قدرة الاطراف على اكتشاف تحضيرات الطرف الآخر لتوجيه الضربة على حسابات الضربات، حيث يمكن للطرف المستهدف ان يقوم باجراء مضاد، وفقاً للزمن المتيّسر؛ والحد